نشرة صندوق النقد الدولي

إفريقيا والأزمة الاقتصادية العالمية

اعتماد سياسات أقوى ساعد إفريقيا على اجتياز الأزمة العالمية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٨ فبراير ٢٠١٠

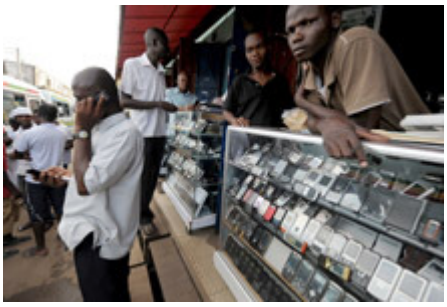

متجر للهواتف النقالة في أبيدجان، عاصمة كوت ديفوار: ارتفاع النمو في إفريقيا سوف يدعم زيادة فرص العمل ومستويات الدخل، حسبما صرح ليبسكي، نائب المدير العام (الصورة: Issouf Sanogo/AFP)

- اجتازت البلدان الإفريقية الأزمة بشكل أفضل مما سبق
- رفع أداء النمو من المتطلبات الحيوية بالنسبة للبلدان الإفريقية
- التقدم لازم أيضا في تحسين مناخ الأعمال

صرح السيد جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام الصندوق، بأن تعزيز السياسات النقدية وسياسات الموازنة، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية التي أجريت في كثير من البلدان، ساعد إفريقيا على اجتياز الأزمة المالية العالمية بشكل أفضل مما سبق.

وصرح السيد ليبسكي في خطابه أمام أعضاء البرلمان الغاني في العاصمة أكرا أن العديد من البلدان الإفريقية اجتاز الأزمة المالية ليس فقط بشكل أفضل مما سبق إنما أيضا بشكل أفضل من بلدان عديدة أخرى من مختلف أنحاء العالم. وقال سيادته إن "ذلك يرجع في معظمه إلى تعزيز السياسات النقدية وسياسات الموازنة، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية التي أجريت في كثير من البلدان."

وقال السيد ليبسكي إن "البنوك المركزية الإفريقية بدأت الأزمة ولديها احتياطيات دولية أكبر مما كان عليه الحال في السابق، الأمر الذي وفر هامش أمان لمواجهة صدمات ميزان المدفوعات." وقال إن "تخفيف أعباء الديون المستحقة للصندوق والعديد من الجهات الأخرى كان عاملا مساعدا أيضا، لأنه أتاح موارد أمكن استخدامها في تحسين مناخ الأعمال، والاستثمار في مشروعات البنية التحتية، ودعم الفقراء."

وقد ألقى السيد ليبسكي كلمته في العاصمة أكرا في السابع عشر من فبراير الجاري أمام جمهور ضم أكثر من ١٠٠ عضو في مستودعات الفكر الاقتصادية والدوائر الأكاديمية والقيادات الشبابية والعمالية ومجموعات المجتمع المدني والمسؤولين في المنظمات الدولية، وذلك في المحطة الثانية من جولته الإفريقية التي شملت زيارة إلى ليبريا. ومن المقرر أن يقوم السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق بزيارة كل من كينيا وجنوب إفريقيا وزامبيا في أوائل الشهر القادم.

تركة خلفها الركود العالمي

وقال السيد ليبسكي إن تركة النمو المتباطئ والفقر المرتفع التي خلفها الركود العالمي تجعل تعزيز أداء النمو من المتطلبات الحيوية بالنسبة للبلدان الإفريقية بغية المساهمة في إيجاد فرص العمل ورفع مستويات الدخل بوتيرة أسرع. وسوف يقتضي ذلك مزيدا من التقدم في تحسين إدارة الاقتصاد الكلي ومناخ الأعمال.

وقال ليبسكي إن الركود العالمي حمَّل إفريقيا تكلفة حقيقية باهظة. فبعد أن كان متوسط النمو في البلدان الإفريقية أكثر من ٦% منذ عام ٢٠٠٢، سجلت هذه البلدان نموا متوسطا لم يتجاوز ١% في العام الماضي. ومؤدى ذلك أن متوسط دخل الفرد قد انخفض بالفعل بواقع ١% ــ وهو أول انخفاض في مستويات المعيشة الإفريقية منذ عشر سنوات.

وذكر ليبسكي أن أحد تحركات الصندوق المبكرة لمواجهة الأزمة المالية تمثل في ضمان حصول البلدان منخفضة الدخل على موارد تمويلية عاجلة من الصندوق تتيح لها تقوية موازين مدفوعاتها ــ ومن ثم المساهمة في تجنب ذلك النوع من التأثير الاقتصادي الانكماشي الذي لن يؤدي إلا إلى زيادة الهبوط حدة.

وقال السيد ليبسكي إن "مجموع القروض الجديدة من الصندوق إلى إفريقيا جنوب الصحراء في العام الماضي ارتفع بمقدار خمسة أضعاف تقريبا عن العام الأسبق، حيث بلغ ٥ مليار دولار أمريكي. وقد طُبّقت على معظم هذه القروض أسعار فائدة بالغة الانخفاض ــ فقد تم، على سبيل المثال، تحديد سعر فائدة صفري على قروض البلدان منخفضة الدخل حتى نهاية ٢٠١١، ليرتفع بعد ذلك التاريخ إلى ٠,٢٥% فقط."

منهج أكثر مرونة

وأضاف سيادته قائلا إن "قروض الصندوق مصممة بدقة حتى تتناسب مع احتياجات كل بلد عضو، حتى نتمكن من صرف الموارد منخفضة التكلفة على وجه السرعة عند ظهور احتياجات ملحة مؤقتة لدى أحد البلدان، أو نتمكن من وضع ترتيبات لصرف الموارد على مدار عدة سنوات متى كان ذلك ملائما. فمنهجنا الحالي بشأن إدارة البلدان للاقتراض العام يتيح مزيدا من المرونة في البلدان ذات الأداء القوي في مجالي الاقتصاد الكلي والدين العام والتي تتمتع بمؤسسات متطورة لإدارة الدين العام."

ولتهدئة المخاوف حول ما إذا كانت البلدان ستتمكن من تجاوز الأزمة المالية العالمية، وافقت البلدان الأعضاء على توزيع عام لمخصصات حقوق السحب الخاصة (SDRs). وأثمر التوزيع الجديد قرابة ٢٥٠ مليار دولار أمريكي تم ضخها في الاقتصاد العالمي، وزعت على البلدان الأعضاء البالغ عددها ١٨٦ بلدا.

وقال ليبسكي إن "الأمر الإيجابي في هذا الصدد هو أن الاقتصاد العالمي يواصل التقدم نحو الاستقرار، بفضل التعاون الدولي بين الاقتصادات المتقدمة بشأن التنشيط الاقتصادي، حيث ظهرت دلائل على استئناف النمو في العديد من هذه الاقتصادات. وعلى نفس الغرار، سوف تشهد إفريقيا أيضا دلائل متزايدة في الوقت المناسب."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من نشرة *صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.